مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثانية والسبعون

الجلسة **٧٩٢٣**

الأربعاء، ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الساعة ١٦/٣٥

نيويورك

الرئيس	السيدة سيسون	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد عليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد فيسكو
	إيطاليا	السيد لامبيرتيني
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورينتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2017/208)

1709930 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرّ جدول الأعمال.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2017/208)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية للاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/208، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

أعطي الكلمة الآن للسيد جينيت.

السيد جينيت (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة لموافاته بمعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة وعما يواجهه من تحديات.

وأود أن أبدأ بتسليط الضوء على بعض أوجه التقدم الذي أحرز في تنفيذ الإطار خلال الفترة قيد الاستعراض. ففي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، ونتيجة لنجاح إصلاح هياكل إدارة الإطار الذي بدأه مكتبي بدعم من الجهات الضامنة الأخرى، استضافت أنغولا مؤتمر القمة السابع لآلية الإشراف الإقليمية في لواندا، وهو أول اجتماع للآلية يُعقد في بلد من البلدان الموقعة منذ توقيع اتفاق الإطار قبل أربع سنوات.

وأسفر مؤتمر القمة عن تجديد الملكية والتزام زعماء المنطقة بتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. ويسرني أن أذكر أنّ البلدان الأخرى، بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا، عرضت استضافة مؤتمرات القمة المقبلة لآلية الرقابة الإقليمية.

إن الأنشطة المتواصلة للجماعات المسلحة غير المشروعة لا تزال تشكل أحد التهديدات الرئيسية لأمن السكان، ولاستقرار جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. لذلك، ينبغي أن نواصل تعزيزنا للجهود الرامية إلى إزالة الجماعات المسلحة غير المشروعة، بما فيها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتحالف القوى الديمقراطية، وجهات أخرى، استنادا للتقدم الذي أحرزته حتى الآن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي هذا الصدد، من المهم مواصلة توطيد التعاون بين القوتين. ومن المهم كذلك، كما يؤكد عليه القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧)، أن تعمد قوة لواء التدخل، بدعم من بعثة الأمم المتحدة ككل، إلى تعزيز العمليات الهجومية التي تستهدف الجماعات المسلحة.

وأرحب بإطلاق جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وتنزانيا وأوغندا آلية المتابعة المشتركة بتاريخ ١٨ شباط/ فبراير، لمواجهة التهديد المتزايد الذي يشكله تحالف القوى الديمقراطية. وأدعو البلدان المشاركة إلى المساهمة بنشاط في تلك الآلية وتزويدها بالموارد اللازمة لتمكينها من أداء مهمتها بفعالية. وإزاء ذلك، فإن التوغل مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية من قبل عناصر جماعة المتمردين التابعين لحركة ٢٣

آذار/مارس السابقة، الذين جرى تجميعهم في أوغندا، قد شكّل انتكاسة للجهود الحميدة التي بذلها زعماء المنطقة لمعالجة تلك المشكلة المتكررة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، من خلال التوقيع على إعلانَي نيروبي الشهيرين في عام ٢٠١٣.

وعقب هذا الحادث، شاركتُ الممثل الخاص للأمين العام سيديكو وسلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا في التشجيع على التبكير باستئناف المشاورات المشتركة، التي عملنا على تيسيرها في العام الماضي بوصفنا الأمم المتحدة إلى جانب الجهات الضامنة لإطار السلام والأمن والتعاون – بين مسؤولين حكوميين سابقين وممثلين عن حركة ٢٣ مارس السابقة بشأن تنفيذ إعلاني نيروبي. وسوف نتابع بذل هذه الجهود.

وما فتئنا أيضا نساعد حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان من أجل معالجة مسألة وجود عناصر تابعين للجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالمثل، سنواصل العمل عن كثب مع سائر الجهات الضامنة لإطار السلام والأمن والتعاون، وبلدان المنطقة، والشركاء بغية مواجهة التحدي الجسيم المتمثل في إعادة المقاتلين الأجانب المتروعي السلاح في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة إلى أوطانهم.

وعلى الرغم من أن العلاقات بين بلدان المنطقة تضررت جراء أنشطة الجماعات المسلحة غير المشروعة، مما ولّد الشك وعدم الثقة، فإن الفترة المشمولة بالتقرير شهدت خطوات واعدة نحو تعزيز التعاون الاقتصادي. وأشجع البلدان الموقّعة على إطار السلام والأمن والتعاون على مواصلة الانخراط في مشاريع التنمية المشتركة التي تساهم في زيادة تعزيز التكامل والاستقرار الإقليميين.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتبي، بالتعاون مع الأفرقة القطرية وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة، دعم الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع في المنطقة، تمشيا مع تلك الولاية. وبالإضافة إلى الجهود الجارية لدعم تمكين المرأة في المنطقة، نقوم حاليا بتعزيز المبادرات المتعلقة بالتشرد، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وبطالة الشباب، ومكافحة الإفلات من العقاب، بالاشتراك مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والشركاء الآخرين.

(تكلم بالفرنسية)

وقد واصلتُ دعم الحوار بين الأطراف البوروندية عن طريق الاتصال المباشر مع الميسّر، السيد بنجامين مكابا، والتشجيع على زيادة الالتزام من جانب القادة في المنطقة. وفي هذا الصدد، فإن مؤتمر القمة المقبل لجماعة دول شرق أفريقيا سوف يوفر بالتأكيد الفرصة لرؤساء دول المنطقة كي يكرروا دعمهم للجهود التي يبذلها الميسّر، ويظهروا مزيدا من الالتزام بأصحاب المصلحة البورونديين سعيا لإيجاد حل يقوم على توافق الآراء للمسائل التي يواجهها البلد. وبالتعاون الوثيق مع زميلي، السيد مامان سيديكو، سأواصل أيضا تشجيع الحوار بين الأطراف الكونغولية، وقد جاء بتيسير من المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، وأدى إلى التوقيع على اتفاق سياسي شامل وجامع في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وإلى إجراء المفاوضات اللاحقة بشأن الترتيبات الخاصة.

وأغتنم هذه الفرصة لأثني على العمل المحمود الذي اضطلع به المؤتمر الأسقفي. وعندما اختتم وساطته في ٢٧ آذار/مارس، دعا المؤتمر الأسقفي إلى المشاركة والمساءلة الشخصية لرئيس الدولة، بوصفه الضامن من جانب الأمة لتنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بسرعة. ومنذ ذلك الحين، عمد الرئيس جوزيف كابيلا إلى تعيين رئيس للوزراء. وقد قوبل هذا التعيين بالمعارضة من تجمّع القوى السياسية والاجتماعية المتبنِّية للتغيير في جمهورية الكونغو الديمقراطية، برئاسة الراحل إيتيين تشيسيكيدي وبيير لومبي تشيسيكيدي وبيار لومبي.

وأدعو الأطراف إلى التنفيذ الصارم لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بغية تهيئة الظروف لإجراء انتخابات سلمية وشفافة وشاملة، من خلال الحوار والسعي المستمر لتحقيق توافق الآراء. وأناشدها الامتناع عن القيام بأي عمل يمكنه أن يسبب أعمال العنف. وأكرر استعداد الأمم المتحدة لدعم ومساعدة الأطراف الكونغولية في تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وفقا للقرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧). وفي هذا الصدد، من المهم للأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، كضامن للاتفاق الإطاري، مواصلة العمل الوثيق وتنسيق الاجراءات بينها لتيسير تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

وأود أن أذكّر بأنه، إلى جانب جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن أنغولا وكينيا ورواندا سوف تجري أيضا انتخابات في الأشهر المقبلة. وأشجع جميع أصحاب المصلحة في تلك البلدان على تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات سلمية وشفافة وشاملة.

(تكلم بالإنكليزية)

وفي الختام، أود أن أشيد بقادة منطقة البحيرات الكبرى وشعوبها على إنجازاتهم الهائلة للتغلب على مآسي الماضي وصراعاته، ورسم الطريق إلى الأمام صوب تشاطر السلام والازدهار. وإنني أشجعهم على مواصلة بذل جهودهم من خلال اتخاذ خطوات حاسمة، بغية مواجهة المسألة المعلّقة التي تتمثل في الجماعات المسلحة غير المشروعة. كما أشجع قادة المنطقة على مواصلة الالتزام بمساعدة بوروندي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان من أجل التصدي للأزمة المستمرة في تلك البلدان. وبإمكان بلدان المنطقة أن تعوّل في الجهود التي تبذلها على استمرار الدعم من الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد جينيت على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أولا، أود أن أشكر بحرارة السيد جينيت على عمله الممتاز والتزامه الثابت بتحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى. ويسعدني أن تتاح لنا الفرصة للتكلم معه وفقا لهذه الصيغة، حيث يمكننا أن نخطو خطوة إلى الوراء وننظر في جميع تحديات المنطقة. والبُعد الإقليمي للأزمة في منطقة البحيرات الكبرى ينبغي عدم التغاضي عنه.

إن فرنسا تشعر بالقلق إزاء ثلاث مسائل رئيسية متعاضدة في المنطقة: استمرار البطء في عملية تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، والأزمة السياسية المستمرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والحالة في بوروندي، حيث بإمكان كلتيهما أن تساهما بقدر كبير في زعزعة استقرار المنطقة إذا لم يُعمل على حلّهما.

وجميع هذه المسائل يمكن أن تزعزع استقرار المنطقة إذا لم تتم إدارتها بشكل سليم. ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ إجراءات حاسمة ومشتركة على إثر ذلك بغية منع نشوب الأزمات الإقليمية.

وبالانتقال أولاً إلى إطار أديس أبابا للسلام والأمن والتعاون، أود أن أشير إلى أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم، كما أكد الأمين العام في تقريره (S/2017/208)، الذي عرضه السيد جينيت، ما زال للقوى السلبية وقعها في المنطقة. وعلى الرغم من أن عصر زعزعة الاستقرار المتبادل من قبل الجماعات المسلحة قد انتهى لحسن الحظ، فإن إرث ذلك الزمان لا يزال قائما، ولا تزال بعض الجماعات المسلحة

نشطة. ولا تزال تركة الماضي هذه تغذي الشك وعدم الثقة بين بلدان المنطقة؛ ولا بد من حلها قطعا حتى يتسنى للمنطقة أخيرا أن تمضي قدما وأن تقيم علاقات تعاون سليمة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيتعين اتخاذ خطوات حاسمة في مجالات ثلاثة، وللمنظمات الإقليمية، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، دور رئيسي يتعين عليها القيام به في هذا الصدد.

أولا، فيما يتعلق بالرد العسكري على الجماعات المسلحة، سيكون هناك دور رئيسي للواء قوة التدخل، الذي أسهمت به الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. إن الولاية المجددة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ستمكنها من إعادة بناء قدرتها على التنقل من أجل القيام بأعمال هجومية حاسمة، كما فعلت فيما يتعلق بحركة ٢٣ مارس.

ثانيا، يجب اتخاذ إجراءات سياسية لتسريح هؤلاء المقاتلين وإعادتهم إلى أوطانهم وإعادة إدماجهم في بلدانهم الأصلية. وأقصد هنا القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والأعضاء السابقين في حركة ٢٣ مارس، فضلا عن الأعضاء السابقين في الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، الذين كانوا في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ العام الماضي. وسيتطلب هذا العمل المشترك والالتزام على أعلى مستوى من الزعماء السياسيين المعنيين.

ويجب تنفيذ اتفاق أديس أبابا تنفيذا تاما، وهو الذي حظي بتنشيط مرحب به بفضل جهود أنغولا في عام ٢٠١٦، ويجب أن تضطلع لجنة الدعم التقني التابعة لآلية الرقابة الإقليمية بهذه المهمة. وسيمثل اجتماعها المقبل في برازافيل في تشرين الأول/أكتوبر فرصة لمعالجة هذه المسألة.

ثالثا، أنتقل إلى مسألة التصدي للاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية. تستخدم الجماعات المسلحة هذا الاتجار لتلبية احتياجاتها، وهو يسهم في بقائها وفي تغذية اقتصاد الحرب والعدوان. وما دام ذلك الاتجار غير المشروع مستمرا، لا يمكن التوصل إلى حل دائم لعدم الاستقرار في المنطقة. ولذلك هناك حاجة إلى أن تتخذ بلدان المنطقة إجراءات قوية ومنسقة، وأن يكون هناك التزام مستمر من الشركاء الدوليين لضمان تمكننا من القضاء على الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية، بدعم من المجتمع الدولي. ويجب أن نعمل من أجل تحقيق الشفافية في صناعة التعدين، وأن نكفل زيادة إمكانية تتبع المعادن.

وفيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشعر فرنسا بقلق شديد. فعلى الصعيد السياسي، فإن عدم تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول /ديسمبر ٢٠١٦ يهدد أي حل محتمل للأزمة. وجميع الهيئات التشريعية في البلد الآن انتهت فترات ولاياتها، وبالتالي فإن ستتوقف شرعيتها مستقبلا كليا على اتفاق كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ ٣١ وتوافق الآراء الذي ميز توقيعه. إن تعيين رئيس الوزراء الذي لا يحظى بدعم توافقي، في أعقاب عملية لا تحترم أحكام اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، يمثل خطوة مقلقة للغاية. والاتفاق هو خارطة الطريق الوحيدة الموثوق بها لإنهاء الأزمة، وقد يشكل انتهاكها تهديدا خطيرا لاستقرار البلد ومستقبله.

وتماشيا مع القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧) الذي اتخذه مجلس الأمن للتو بالإجماع، تؤكد فرنسا من جديد ضرورة التنفيذ العاجل وغير المشروط لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بما في ذلك رفع القيود المفروضة على الحقوق والحريات، حتى يتسنى إجراء الانتخابات في ظروف مناسبة بحلول نهاية ٢٠١٧، على النحو المتفق عليه، مما يمهد السبيل لإجراء أول انتقال سلمي للسلطة في تاريخ البلد.

ومن الأهمية بمكان أن يعمل الشركاء الدوليون ومجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي،

على كفالة تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي رحبوا به جميعا. وستقف فرنسا جنبا إلى جنب مع شركائها لتحقيق هذا الغرض.

كما أن تدهور حالة الأمن وحقوق الإنسان هي مصدر قلق كبير لنا. وقد قفز العنف في منطقة كاساي إلى مستويات كنا نأمل ألا نشهدها مرة أخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولذلك فمن الضرورة الملحة أن تتم السيطرة على الحالة. وتدين فرنسا أعمال العنف التي شهدناها في المنطقة خلال الأشهر القليلة الماضية، وتتطلع إلى نتائج التحقيق المشترك بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة، في الانتهاكات والاعتداءات على حقوق الإنسان والقانون الإنساني في المنطقة.

إن جريمة القتل الجبانة التي أودت بحيات خبيرين من خبراء الأمم المتحدة في تلك المنطقة يؤكد مرة أخرى تدهور الحالة فيها. وتدعو فرنسا إلى إلقاء الضوء بشكل كامل على هذا الحدث المأساوي جدا، كي يتسنى تحديد المسؤولين عنه ومحاكمتهم على جرائمهم. ونؤكد مرة أخرى دعمنا الكامل لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي يضطلع أعضاؤه بدور رئيسي.

وإذ انتقل أخيرا إلى الحالة في بوروندي، يتعين علينا أن نلاحظ هنا، وللأسف، أنه لم يحدث أي تحسن ملحوظ. وكما يقول الأمين العام في تقريره،

> ”ولم يحقق الحوار بين الأطراف البوروندية، الذي تيسره جماعة شرق أفريقيا، نتائج ذات شأن يُذكر.“ (S/2017/208، الفقرة ١٤).

وعلى الرغم من جهود الميسر، السيد بنجامين مكابا، التي ترحب بها فرنسا، لا يزال هناك افتقار إلى التزام حقيقي وأصيل بهذا الحوار. ولم يتم بعد نشر مراقبين تابعين للاتحاد الأفريقي، ولم يتم تحديد ضباط الشرطة في القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦)؛ وعلى العكس من ذلك، يبدو أن الحالة تزداد سوءا يوما بعد يوم. وأعتقد أنه لا يمكن لأي أحد ألا يشعر بالصدمة وهو يشاهد صور الفيديو التي ما برحت تُتداول حيث يدعو أعضاء شباب في ميليشيات إمبونيراكور إلى الاغتصاب والقتل. إن هذه الصور وخطاب الكراهية الذي يرافقها، تستحضر ذكريات مؤلمة للغاية في منطقة البحيرات الكبرى، وتشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة لفرنسا. ولا يمكن التسامح مع هذا السلوك. وقد أدانت قيادة المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية هذه الأعمال، وتأمل فرنسا أن يتم اتخاذ التدابير المناسبة لوضع حد نهائي لهذا السلوك، ومحاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في البلد وإصدار أحكام بحقهم.

ويمكن لبوروندي، مع استعادة السلام والأمن، أن تؤدي دورا في تحقيق الاستقرار في القارة، كما كان بمقدورها أن تفعل في الماضي بإرسال حفظة السلام إلى جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال. ولكي يتحقق ذلك، يجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن، واستعادة العلاقات السلمية مع وكالات الأمم المتحدة التي دأبت على دعم بوروندي منذ ٢٠ عاما من أجل العودة إلى السلام. وسيمثل استئناف التعاون مع مفوضية حقوق الإنسان خطوة إيجابية في هذا الاتجاه.

وسيتطلب هذا إيجاد حل سياسي للأزمة الراهنة من خلال حوار جامع ومفتوح وصادق عن طريق جهود الوساطة التي تبذلها جماعة شرق أفريقيا، والاحترام الكامل لاتفاق أروشا. إن هذا الحوار، الذي يعززه الرفض القاطع للعنف وضمان الأمن والحقوق الأساسية لجميع البورونديين، هو وحده الذي سوف يمكن بوروندي من أن تجد طريقها للعودة إلى مسار السلام.

وتأمل فرنسا أن تكون قمة جماعة شرق أفريقيا في نهاية نيسان/أبريل، هي الخطوة الأولى في عملية إيجابية، وأن تلتزم الحكومة بكل صدق بالمضي قدما.

إن أغلى وأعز أمانينا بوصفنا شريكا وثيقا للمنطقة وعضوا دائما في مجلس الأمن هي أن نرى بوروندي تسعى إلى النهوض بقضية السلام وتحقيق الاستقرار الدائم، كي تتمكن في نهاية المطاف من الاستفادة من ثروتها من الموارد الطبيعية، والتركيز على تنمية الشعب ورفاهه. وهذا يتطلب تعزيز الاستقرار السياسي وشرعية المؤسسات الديمقراطية، فضلا عن مكافحة الإفلات من العقاب. هذا ليس من المسلمات، وفرنسا تشعر بالقلق. ونأمل أن يتصدى القادة السياسيون للتحديات وأن يعيدوا العملية إلى مسارها الصحيح. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية دعمهم في هذه المهمة الصعبة لكفالة عدم تعريض سنوات من الاستثمار الهائل من جانب المجتمع الدولي للخطر، وعدم معاناة شعوب المنطقة نتيجة لذلك.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أشكر المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد سعيد جنيت، على المعلومات المستكملة التي قدمها في أعقاب التقرير الذي قدمه الأمين العام في آذار/مارس ٢٠١٧ (S/2017/208) عن تنفيذ الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

خلال الأسابيع القليلة الماضية، كرس مجلس الأمن عدة جلسات لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك استعراض تقرير الأمين العام (S/2017/206) بشأن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية تجديد ولاية البعثة عملا بالقرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧)، الذي اتخذه مجلس الأمن في ٣١ آذار/مارس. وعلاوة على ذلك، تنعقد جلستنا في وقت مناسب لأنها تتيح لنا التركيز على الديناميات الإقليمية، التي تعتبر أساسية لتحقيق السلام والأمن في دول المنطقة. وفي ذلك الصدد، يكرر الوفد السنغالي دعمه للجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص، السيد سعيد جنيت، وخاصة في مجالي الدبلوماسية الوقائية وتعزيز السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

وفي مجال الأمن، لا تزال الحالة الراهنة في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية تثير القلق، بعودة ظهور حركة ٢٣ مارس، التي لوحظت خلال الأشهر الماضية. وعودة ظهور حركة ٢٣ مارس مرة أخرى تبرز المسألة الحاسمة الأهمية لتنفيذ حركة ٢٣ مارس لإعلان الالتزامات، المعروف باسم إعلانات نيروبي، وهو ما يشكل تحديات جديدة أمام التعاون الإقليمي. وهذا التعاون الإقليمي ضروري تماما لتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة في منطقة البحيرات الكبرى. ويظل التعاون الآلية الوحيدة المجدية للتغلب على تهديدات استمرت لعقود طويلة تشكلها الجماعات المسلحة في منطقة شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية وخارجها. فعلى سبيل المثال، هذا التعاون الإقليمي يمكن أن يوفر الإطار المناسب لإيجاد حل للمشكلة الناجمة عن وجود عناصر الجناح المعارض في الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية في أعقاب الاشتباكات التي وقعت في تموز/يوليه الماضي حتى لا يزيد ذلك من تعقيد الحالة الأمنية الهشة أصلا في المنطقة. وبناء على ذلك، فإن جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وكذلك بلدان المنطقة يجب أن تسهم في السعي إلى إيجاد حل مناسب لهذه المشكلة.

وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بالأمن، يشكل انتشار اندلاع العنف المجتمعي خارج منطقة شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية مصدر قلق كبير لنا. ولذلك، فإننا ندعو إلى سرعة الاستجابة لتلك التهديدات الناشئة، بما في ذلك من خلال الاستجابات السياسية.

ومن أهم العواقب الملموسة للحالة الأمنية الإقليمية، التي لا تزال هشة، العدد الكبير من اللاجئين والمشردين الذين يمثلون أكثر من ٣،٥ ملايين شخص و٦ ملايين شخص على الترتيب في المنطقة. ويتشاطر الوفد السنغالي الارتياح الذي أعرب عنه الأمين العام فيما يتعلق بكرم ضيافة بلدان وشعوب المنطقة

الذين رحبوا بهذا التدفق في ظل الوسائل والموارد المحدودة المتاحة لها. وهذه البلدان والمجتمعات المضيفة تستحق المزيد من الدعم من المجتمع الدولي.

وعلى الصعيد السياسي، نلاحظ أن عدم الاستقرار لا يزال قائما في بعض البلدان في المنطقة بالرغم من العمليات السياسية وعمليات الحوار التي بدأت والتي تهدف إلى حل الأزمات بالوسائل السلمية والتي يرتبط معظمها بالمسائل المتعلقة بالعمليات الانتخابية. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتشجيع المبعوث الخاص على مواصلة ما يقوم به من أعمال التنسيق مع المنظمات والبلدان في المنطقة لدعم الحوار بين الأطراف البوروندية الذي تيسره اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والعملية السياسية الجارية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من بين أمور أخرى.

وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يدعو مختلف الأطراف المعنية بتلك العمليات السياسية إلى مواصلة استكشاف الإمكانيات التي لا تنضب للحوار بروح من الثقة المتبادلة والاحترام لحقوق الإنسان والحقوق المدنية وضمان النظام العام، مع إظهار رغبة حقيقية في التوصل إلى حل وسط.

وفيما يتعلق تحديدا بتنفيذ الاتفاق الإطاري، نلاحظ بارتياح التقدم المحرز في إنشاء آلية المتابعة المشتركة للتصدي لتهديد تحالف القوى الديمقراطية. ويجب التذكير بأن رؤساء جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وكينيا وتنزانيا اتفقوا على إنشاء الآلية على هامش المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات العظمى في حزيران/يونيو عام ٢٠١٦. وينبغي تطبيق نفس الدينامية فيما يتصل بعمليتي إعادة مقاتلي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وحركة ٢٣ مارس إلى أوطانهم ونزع سلاحهم، اللتين تحرزان وفقا لتقرير الأمين العام، تقدما محدودا.

ومن الضروري أيضا الإشارة إلى أن تنفيذ الاتفاق الإطاري يتضمن عنصرا يهم المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، نرحب بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لتعزيز الدعم الدولي للاتفاق الإطاري، وكذلك بدء تشغيل الإطار الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى ٢٠١٦-٢٠١٧، الذي وافقنا عليه هنا في آذار/مارس عام ٢٠١٦ باتخاذ القرار ٢٢٧٧ (٢٠١٦).

وختاما، يود الوفد السنغالي أن يتكلم باسم بلدان المنطقة الأخرى التي تعتقد أن مكافحة انعدام الأمن في منطقة البحيرات الكبرى يجب أن تتصدى بصورة استباقية للاستغلال والاتجار غير القانونيين بالموارد الطبيعية اللذين يؤججان الصراعات ويدعمان الجماعات المسلحة. وفي ذلك الصدد، نتطلع إلى عقد اجتماع ينظمه بشكل مشترك الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والمبعوث الخاص للأمين العام المعني بمكافحة الاستغلال والاتجار غير القانونيين بالموارد الطبيعية من قبل الجماعات المسلحة، كما طلب وزراء الدفاع للدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في نيروبي في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٦ (انظر S/2016/840).

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن ممتنون للمبعوث الخاص للأمين العام، السيد سعيد جينيت، على إحاطته الإعلامية بشأن تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى. ونعتقد أن الإطار يمثل حجر الزاوية في ضمان الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. إننا نؤيد التنفيذ الكامل لجميع التزامات جميع الأطراف الموقعة، بما في ذلك احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى وتعزيز تدابير بناء الثقة فيما بين بلدان المنطقة دون الإقليمية.

وفي ذلك الصدد، ننوه بالتفاعل الفعال بين القيادة الكونغولية والبلدان المجاورة في المنطقة في آب/أغسطس

٢٠١٦، وكذلك ببدء آلية المتابعة المشتركة المنشأة من خلال الجهود الجماعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا وكينيا وتنزانيا لمكافحة تحالف القوى الديمقراطية. وكانت النتيجة الإيجابية لذلك اجتماع آلية الرقابة الإقليمية لاتفاق السلام والأمن والتعاون الذي عقد في لواندا في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، الذي بين أن الآلية قائمة وتعمل بشكل مستقل من دون دعم خارجي.

ويجب أن نلاحظ أنه بعد ثلاث سنوات من التوقيع عليه، لا تزال الأحكام العسكرية للاتفاق الإطاري أبعد ما يكون عن التنفيذ. ونشيد بعمل حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي لا تزال ملتزمة بمكافحة العصابات وتحقيق استقرار الحالة، ونرحب باستئناف التعاون الكامل، في حزيران/يونيه ٢٠١٦ بين كينشاسا وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ذلك المجال. ولكن الجماعات المسلحة لا تزال ناشطة في البلد وفي المنطقة عموما وتعمل أنشطتها على إطالة الصراعات العرقية، وإثارة الانتشار غير المشروع للأسلحة وتفاقم الحالة الإنسانية. من الواضح أنه لا يوجد حل عسكري للنزاع. ولا بد من اتخاذ تدابير شاملة للقضاء على الأسباب الكامنة للنزاع، بما في ذلك من خلال تعزيز سلطات الدولة في المناطق المحررة.

ويساورنا القلق إزاء الحالة المتعلقة بعودة عدة مئات من المقاتلين السابقين من حركة ٢٣ مارس من أوغندا ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. إن الاتصالات الجارية بين السلطات الكونغولية وقيادة حركة ٢٣ مارس أنباء مرحب بها، بطبيعة الحال، غير أن عدم إحراز تقدم في هذا المجال قد أدى بالفعل إلى تكرار جرائم المقاتلين.. وإننا نشعر بالقلق، بطبيعة الحال، في ذلك الصدد، من تكرار تبادل الاتهامات فيما يتعلق بدعم المقاتلين وتجنيد اللاجئين في صفوفهم. ونحن نعتقد أن على الجانبين إظهار أقصى درجات ضبط النفس وتجنب التصعيد، بما في ذلك من خلال استخدام الآلية المشتركة الموسعة للتحقق، المنصوص عليها في الاتفاق الإطاري.

وثمة تحد آخر للاتفاق الإطاري هو مسألة وجود حلفاء السيد ريك ماشار في أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وندعو السيد جينيت والممثل الخاص للأمين العام مامان سيديكو، من غير اللجوء إلى نشأة المشكلة، إلى بذل كل ما في وسعهما للتأكد من تنفيذ أحكام القرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧) ذات الصلة. ونحن ندرك الدور الذي يضطلع به المبعوث الخاص في محاولة جلب مستثمرين من القطاع الخاص إلى المنطقة، وفي توفير دينامية جديدة للتعاون الاقتصادي فيما بين بلدان المنطقة، وبالتالي تعزيز السلام والتعاون.

ولا يزال عدد من البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري مدرجا في جدول أعمال مجلس الأمن بسبب النزاعات التي لم تحل بعد. وتغذي الشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت استمرار هذه النزاعات. إننا ندعو إلى وضع حد لخطاب الكراهية من جانب أعضاء المعارضة والمفسدين الذين وجدوا ملاذا في البلدان الغربية، ولا سيما من جمهورية الكونغو الديمقراطية في بلجيكا وجنوب السودان في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وبدون ذلك، لا معنى لأحكام القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦). ولا ينبغي للأفارقة، أن يدفعوا أرواحهم ثمنا كي يتمتع مواطنو تلك الدول بحرية التعبير.

إن العديد من بلدان المنطقة في مرحلة إنشاء مؤسساتها الديمقراطية أو إصلاحها. وبعضها يمر في فترة ما قبل الانتخابات. ونحن نرحب بجهود الوساطة الفعالة والمساعي الحميدة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا، التي ساعدت في إطلاق آلية وطنية للحوار السياسي في بوروندي، وساعدت على إنجاح العملية التفاوضية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي نفس الوقت، ليس هناك شك في أن التوصل إلى نتائج سياسية لن يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الدائم إلا إذا تم التوصل

إليها بواسطة أعضاء العمليات السياسية أنفسهم. فمحاولة تزويدهم بالوصفات أو تفسير الاتفاقات التي تم التوصل إليها أمر غير مقبول.

السيد بيسهو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص جينيت على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. فمساعيه الحميدة، على خلفية منطقة البحيرات الكبرى المعقدة، لا تقدر بثمن في تعزيز الملكية الإقليمية والالتزام بتنشيط اتفاق السلام والأمن والتعاون الإطاري. ويظل الاتفاق الإطاري ضروريا لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في المنطقة. وتعيد اليابان تأكيد دعمها للجهود التي يبذلها السيد جنيت في هذا الصدد. وأود أن أشدد على تحديين رئيسيين تواجههما المنطقة اليوم.

أولا، فيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، قمنا مؤخرا بتجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لجعلها أكثر كفاءة وتركيزا على المهام الرئيسية. وقد شجعنا الالتزام القوي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على النحو الذي أعاد تأكيده في هذه القاعة وزير خارجية جمهورية تنزانيا المتحدة، بمواصلة العمل مع البعثة لمساعدة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تحقيق السلام المستدام.

إن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمر بمنعطف حرج. فقد ظل مجلس الأمن يتابع عن كثب حالة تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر السياسي. وقد انقضت ثلاثة أشهر بالفعل من دون إنشاء مؤسسات انتقالية. وتجدد اليابان دعوتها إلى الرئيس كابيلا كابانغي لممارسة المزيد من القيادة وتحث جميع الجهات الفاعلة السياسية على تسريع العملية السياسية. إن الانتخابات الناجحة هي السبيل الوحيد للحفاظ على المكاسب التي حققتها جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة حتى الآن.

والتحدي الثاني هو الحالة في بوروندي. ترحب اليابان بالاجتماع الأخير بين الرئيس نكورونزيزا ورئيس تشكيلة بوروندي للجنة بناء السلام. ومن المهم أن تبقى نافذة الحوار هذه مفتوحة. غير أننا لا نزال نشعر بقلق عميق إزاء استمرار وقف التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإزاء التقارير الواردة عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ولا سيما مناخ الإفلات من العقاب الذي يكتنف إمبونيراكور. إننا نشجع حكومة بوروندي بقوة على المشاركة البناءة مع الشركاء الدوليين، وبخاصة الأمم المتحدة، لإعادة إقامة علاقات تعاونية قائمة على الثقة المتبادلة. وتؤكد اليابان مجددا بأن المحافظة على مستوى معين من وجود الأمم المتحدة في بوروندي سيفيد بوروندي نفسها. وتشدد اليابان، في هذا الصدد، على أهمية مشاركة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك من خلال نشر مراقبي الاتحاد الأفريقي.

كما أود أن أؤكد للمجلس دعم اليابان الكامل للوساطة التي تقودها جماعة شرق أفريقيا والدور التيسيري للسيد مكابا. إننا نتطلع إلى مؤتمر القمة المقبل للجماعة بدار السلام في ٢٠ نيسان/أبريل. ونحن على ثقة من أن رؤساء دول المنطقة دون الإقليمية سينظرون بجدية في الحالة في بوروندي، وسيقدمون توجيهات قوية للسيد مكابا حتى يتمكن من قيادة عملية حوار شامل.

وختاما، أود أن أعلن أن اليابان قررت مؤخرا تقديم ١٨ مليون دولار كمساعدة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وتنزانيا وزامبيا، مع التركيز بوجه خاص على اللاجئين والأمن الغذائي. وستواصل اليابان دعم شعوب منطقة البحيرات الكبرى في سعيها إلى حياة أكثر سلما واستقرارا وازدهارا.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): تسرنا غاية السرور رؤية صديقنا وأخينا العزيز السفير سعيد جينيت،

المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، بيننا اليوم. فهو موسوعتنا فيما يتعلق بالسياسة الأفريقية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالقرن الأفريقي. ونشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن آخر التطورات في المنطقة وعلى جهوده المخلصة الرامية إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار، تماشيا مع إطار السلام والأمن والتعاون.

وما برحنا نناقش الحالة في منطقة البحيرات الكبرى بشكل أو بآخر على مدى الشهرين الماضيين عندما كنا نتعامل مع المسائل القطرية الخاصة، غير أن إحاطة اليوم الإعلامية تعطينا صورة شاملة للحالة السياسية والأمنية في منطقة البحيرات الكبرى. إننا نعتقد أن هذا الأمر مهم لأن لعدم الاستقرار السياسي والتراع في بعض البلدان بعدا إقليميا، وهناك حاجة إلى تضافر الجهود الإقليمية والدولية لتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة بأسرها.

ونحيط علما، في ذلك الصدد، بالتقدم المحرز في معالجة التحديات المتبقية، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2017/208). ولا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية في منطقة البحيرات الكبرى. ولا شك في أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تأتي في قلب الديناميات الأمنية في المنطقة، وسيؤثر ما يحدث في البلد على المنطقة الأوسع نطاقا. وهذا هو السبب في شعورنا بالقلق إزاء أنشطة الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية وظهور القوى السلبية التي يمكن أن تقوض السلام والاستقرار الإقليميين. ونحن نقدر التعاون بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، جيش البلد الوطني، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الاستجابة لأنشطة هذه القوى السلبية والجماعات المسلحة غير المشروعة.

ونقدر الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى في معالجة هذه المسألة من خلال إجراء مشاورات مع بلدان المنطقة وضامني إطار الشراكة بين أفريقيا وكندا. ونرحب في هذا الصدد بإصلاح هياكل الحكم في إطار الشراكة بين أفريقيا وكندا وتجديد التزام الموقعين والضامنين بالتعجيل بتنفيذه بالكامل. وفيما يتعلق بالتقارير عن توغل مقاتلين سابقين من حركة ٢٣ مارس في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا نؤيد النداء الذي وجهه الضامنون إلى جميع الأطراف المعنية بأن يظلوا ملتزمين بالتنفيذ الكامل لإعلاني نيروبي والامتناع عن أي أعمال قد تهدد تنفيذهما.

وفيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا نغالي مهما أكدنا على ضرورة التنفيذ الكامل لإعلاني نيروبي. وبروح الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، يجب على جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تمهد السبيل لضمان الانتقال الناجح واستمرار السلام والاستقرار في البلد. وينبغي دعوة جميع الأطراف لحل أي مسائل عالقة بروح توفيقية. وينبغي أيضاً التعاون مع وسطاء المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو، الذي ما زال دوره هاماً في كفالة تنفيذ الاتفاق. وإذا كان هناك ميل إلى وضع اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر جانباً وتهميش المؤتمر الأسقفي فسيكون ذلك بالغ الضرر.

ونعتقد أيضاً أن الدعم المقدّم من بلدان المنطقة، وكذلك الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة التي تتصرف باتساق وتضع ثقلها وراء ذلك الجهد، هو أمر حاسم الأهمية بغية كفالة سلاسة العملية الانتقالية وكفالة أن يتم إجراء الانتخابات على النحو المتوخى في اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر. ونشيد بالمبعوث الخاص لمواصلته الاضطلاع بدور هام من خلال مساعيه الحميدة، بالتنسيق الوثيق مع الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد سيديكو، مع إشراك المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي، فضلاً عن الزعماء الإقليميين، لدعم هذا الجهد.

وفيما يتعلق ببوروندي، نفهم أن الحالة الأمنية قد تحسنت مقارنة بالسنوات الماضية. بيد أننا نشير إلى أن الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري وعمليات القتل المستهدفة، لم تتوقف. ونعتقد أن الحوار بين الأطراف البوروندية، تحت رعاية جهود الوساطة لجماعة شرق أفريقيا، يظل منبراً هاماً للبحث عن حل للأزمة السياسية في بوروندي. وندرك أن هناك على ما يبدو جموداً حقيقياً في عملية السلام. ونؤيد دعوة الميسّر إلى عقد مؤتمر قمة استثنائي بشأن بوروندي بغية وقف الجمود السياسي. ونقدر أيضاً مشاركة المبعوث الخاص بشأن الموضوع، وكذلك استمرار تفاعله مع الميسّر والقيادات الإقليمية الأخرى الرامية إلى إعادة تنشيط الحوار بين البورونديين وتشجيع الأطراف على إبداء المرونة والاستعداد للتوصل إلى حل وسط. ونعتقد أن هناك حاجة إلى أن تقوم جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بالتنسيق بفعالية لضمان أن يكون ذلك التيسير مدعوماً بأفضل طريقة ممكنة.

وأخيراً، فإن السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى أمر بالغ الأهمية. وكان لحل الوضع آثار واسعة في هذا الصدد. ولذلك فإن المشاركة المستمرة للمجلس في دعم جهود الوساطة الجارية وكفالة الاستقرار الطويل الأجل للمنطقة ستكون كبيرة تمشياً مع الالتزامات المقطوعة في إطار الشراكة بين أفريقيا وكندا.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر رئاسة الولايات المتحدة على عقد هذه الجلسة. وأود أن أشكر المبعوث الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى، السيد جينيت، على إحاطته الإعلامية. وستواصل الصين دعم عمله بنشاط.

إن منطقة البحيرات الكبرى تقع في قلب القارة الأفريقية. وترى بلدان المنطقة أن مصالحها متشابكة. تقدر الصين الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة بنشاط في تنفيذ إطار الشراكة بين أفريقيا وكندا وتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. وفي الوقت نفسه، تواجه بلدان المنطقة العديد من التحديات في مجال التصدي للتهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة وتحقيق التنمية المستدامة. فهي تحتاج إلى مساعدة ودعم من المجتمع الدولي. وأود أن أشدد على نقاط أربع أعتقد أنها أساسية.

أولاً، يجب أن نواصل بقوة تنفيذ إطار الشراكة. وتشجع الصين بلدان المنطقة على أن يحترم كل منها الآخر وسيادته واستقلاله وسلامة أراضيه. ويجب أن تبني فيما بينها ثقة سياسية وتعزز علاقات حسن الجوار وتحل خلافاتها عن طريق الحوار والمشاورات. ومن المفيد أن المجتمع الدولي ساعد وسيساعد على أساس احترام سيادة ورأي حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل تنفيذ الاتفاقات السياسية، وتعميق إصلاح قطاع الأمن، وتعزيز الحكم الرشيد في المناطق الشرقية من البلد، وتعزيز المصالحة الوطنية والعمل على تحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة ككل.

ثانياً، يجب علينا تعزيز التعاون الأمني فيما بين بلدان المنطقة. وترحب الصين بالتعاون بين تلك البلدان في الجهود الرامية إلى التصدي للتهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة. ونشجع تلك البلدان على تنفيذ إعلاني نيروبي بنشاط والتعجيل بإدماج المقاتلين السابقين من حركة ٢٣ مارس. ونرجو أن تضطلع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقاً لولايتها، بدور نشط في المساعدة على مكافحة الجماعات المسلحة.

ثالثاً، يجب أن نعزز التنمية الاقتصادية في المنطقة. إن الفقر والتخلف هما من القوى الأساسية وراء النزاعات المستمرة في منطقة البحيرات الكبرى. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى زيادة الاستثمار في بلدان المنطقة في مجالات الزراعة والطاقة والهياكل الأساسية والاتصالات والسياحة. وينبغي للمجتمع الدولي أيضاً تعزيز التكامل الاقتصادي والترابط بين بلدان المنطقة، حتى

تتمكن تلك البلدان من تقاسم فوائد السلام. ويحدونا الأمل في أن تفي الجهات المانحة المعنية بالتزاماها وتقدم الدعم إلى بلدان المنطقة لتنميتها اقتصادياً وتحسين سبل معيشة الناس.

رابعاً، يجب تعزيز دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. إن الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وجماعة شرق أفريقيا تتمتع بمزايا فريدة في حل قضية بوروندي ومسألة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومسائل أخرى. لقد أدّت كل هذه المنظمات أدواراً هامة. والصين تؤيد أفريقيا في معالجة المشاكل الأفريقية بالطرق الأفريقية. ونؤيد المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في مواصلة تعزيز التسوية السياسية للقضايا الإقليمية الساخنة عن طريق الحوار والوساطة والمساعي الحميدة. ويحدونا الأمل في أن تعزز الأمم المتحدة، إلى جانب سائر المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية، التنسيق من أجل إيجاد أوجه التآزر.

لقد دأبت الصين على دعم بلدان منطقة البحيرات الكبرى في جهودها الرامية إلى تعزيز عملية السلام. وفي مناسبات عديدة، أرسلت الصين ممثلها الخاص للشؤون الأفريقية إلى بلدان المنطقة في بعثات. وتشارك الصين بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بينما تساعد المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام في المنطقة. ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي وسنواصل الاضطلاع بدور بناء في تحقيق السلام والاستقرار وتعزيز التنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

السيد لامبرتيني (إيطاليا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد جينيت، على إحاطته الإعلامية للمجلس. وترحب إيطاليا بجهوده، التي فتحت الباب أمام نتائج إيجابية فيما يتعلق بعملية الإصلاح والتنشيط لآلية المتابعة لإطار الشراكة بين أفريقيا وكندا.

لقد أثبتت المشاركة النشطة للحكومات فعالية تلك الآلية. وبطبيعة الحال، لا تزال هناك حاجة إلى العمل، بما أنه لا يزال لدينا سبب للقلق. وقد زودنا المبعوث الخاص بصورة واضحة للتحديات الماثلة أمامنا اليوم. والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية حرجة. وقد قرر أساقفة الكنيسة الكاثوليكية الكونغولية إنهاء جهودهم في الوساطة. وكنا قد أيدنا جهودهم في الوساطة منذ البداية، ونشكرهم على كل ما قاموا به.

وعيّن الرئيس كابيلا رئيس وزراء جديد لا يحظى بتأييد قائم على توافق الآراء. وأدى ذلك إلى رد فعل سريع من جانب المعارضة التي ترى أن ذلك التعيين غير مناسب. وعلاوة على ذلك، دعا تجمّع القوى السياسية والاجتماعية المتبنِّية للتغيير في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى الخروج في مظاهرات حاشدة للاحتجاج على ذلك التعيين. ويبيّن لنا هذا أن اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر هو الذي يوفر خريطة الطريق الوحيدة الممكنة للانتقال السياسي بطريقة سلمية موثوقة وشاملة. وقد أبدت الأمم المتحدة سلفا استعدادها لدعم شعب ذلك البلد. وتم التنويه سلفا إلى أن المجلس قد صوَّت بالإجماع مؤيدا للقرار ٢٣٤٨ (٢٠١٧)، الذي جدد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ما أتاح تنفيذ اتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ فضلا عن إنجاح العملية الانتخابية.

ومن شأن هذا العام أن يشكّل نقطة تحول هام في تاريخ البلد. ونود أن نوجه نداء إلى القادة السياسيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية مفاده أنه يتعين على القادة السياسيين سواء كانوا في الحكومة أو المعارضة إبداء الشعور بالمسؤولية عبر تجديد الحوار، وأنه يجب عليهم الاسترشاد بمصالح البلد وتطلعات شعبه.

ولا تزال الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية مثيرة للقلق أيضا. وتراقب إيطاليا – مع الشعور ببالغ القلق – تزايد

مناطق عدم الاستقرار هناك، وتدعو إلى وقف أعمال العنف التي تستهدف المدنيين. وقد جوبه الوضع الخطير الذي تشهده مقاطعة كاساي بالإدانة من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية على وجه الخصوص. ويساورنا بالغ القلق إزاء اكتشاف مقابر جماعية في تلك المنطقة مؤخرا. ونهيب بالسلطات المعنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان إجراء تحقيقات شاملة بغية الكشف عن تلك الحادثة.

ونشير أيضا إلى أن المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية قد ذكرت أنه قد تقع أعمال العنف المذكورة آنفا ضمن اختصاص المحكمة. ونأمل في ذلك الصدد، أن يقدم المسؤولون عن حادثة القتل الشنيع لاثنين من خبراء الأمم المتحدة إلى العدالة. وأود مرة أخرى أن أعرب عن حزننا لفقدان مايكل شارب وزايدة كاتالان اللذين أسهما إسهاما كبيرا في عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وإذ نواصل النظر في الجانب الأمني، فإنه يجب علينا النظر في البعد الإقليمي بطبيعة الحال. وتقتضي عودة ظهور حركة ٢٣ مارس واستمرار وجود القوات المخربة في شرق البلد – مثل تحالف القوى الديمقراطية، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا – تعزيز التعاون الإقليمي لضمان عدم إهدار التقدم المحرز في مكافحة هذه الجماعات.

وفيما يتعلق بوجود الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية – وهو وضع يجب إيجاد حل له على وجه الاستعجال – فإننا نحث جميع أصحاب المصلحة على مواصلة الحوار بالتنسيق مع المبعوث الخاص للأمين العام. وتؤثر هشاشة الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية سلبا على البلدان الأخرى في المنطقة. وتتيح حالة عدم الاستقرار المزمن هذه ممارسات الاستغلال والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية فتزيد بذلك من الحلقة المفرغة التي تستغلها الجماعات المسلحة أيضا.

وبالإضافة إلى ذلك، ما تزال حالة عدم الاستقرار تتفاقم من حيث تزايد عدد اللاجئين في المنطقة. وبالإضافة إلى الحدود الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، أصبحت أوغندا وجهة رئيسية لاستقبال اللاجئين، وهناك الآن تدفقات جديدة من اللاجئين. وفي هذا الصدد، أعلن الاتحاد الأوروبي أمس عن تمويل تصل قيمته إلى ٣٢ مليون يورو بهدف تقديم المساعدة إلى السكان المحتاجين في منطقة البحيرات الكبرى. بيد أن المساعدة الدولية ليست كافية لوحدها. ونرى أنه يجب علينا تشجيع بلدان المنطقة على اعتماد استراتيجيات منسقة ترمي إلى تعزيز الحلول الطويلة الأجل مع التنويه إلى أهمية الالتزامات بموجب الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكولاتها.

وبالرغم من أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تمثّل حجر الزاوية لتحقيق الاستقرار في المنطقة، فما تزال هناك حالات أخرى تتطلب الاهتمام من قبل المجلس. وهنا أود أن أتناول بإيجاز موضوع بوروندي، وأكرر دعوتنا إلى بلدان المنطقة التي تؤدي دورا لا غنى عنه في الحوار بين الأطراف البوروندية. وفي ذلك الصدد، فإن عملية الوساطة التي تقودها جماعة شرق أفريقيا تكتسي أهمية بالغة وتتطلب الدعم من القوى الإقليمية لأجل إحراز التقدم المطلوب. غير أننا تلقينا أنباء غير مشجعة للتو. فقد أرجيء مؤتمر قمة رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا الذي كان مقررا عقده في ٢٨ نيسان/أبريل أرجئ مرة أخرى لأسباب غير متوقعة. ونأمل ألا يُعزى ذلك إلى الأزمة الخطيرة في بوروندي، وأن يحدد موعد محدد لعقد ذلك الاجتماع خلال هذا الأسبوع.

وختاما، فإن تعقيد المشكلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة عموما يتطلب استجابة متعددة الأبعاد كالتي يوفرها الاتفاق الإطاري تحت مظلة مجلس السلم

والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وهي آلية هامة لتحقيق الاستقرار في تلك المنطقة من القارة الأفريقية. وإذ نؤكد دعمنا للمبعوث الخاص في جهوده الرامية لدعم ذلك الاتفاق الإطاري، فإننا نهيب ببلدان المنطقة لمواصلة العمل لأجل كفالة فعاليته. وندعو تلك البلدان على وجه الخصوص، كما ذكر ممثل الاتحاد الأفريقي، إلى تنشيط هذه الآليات المختلفة على نحو يمكّنها من التصدي للتطورات الأمنية الأخيرة.

السيد أبو العطا (مصر): بداية، أود أن أعرب عن التقدير للإحاطة القيمة المقدمة من المبعوث الخاص للأمين العام، السيد سعيد جينيت، ولجهوده الحثيثة للتعاون مع دول المنطقة. إن منطقة البحيرات الكبرى تقع في قلب القارة الأفريقية، ولذا فإن إرساء السلام في المنطقة سينعكس على فرص التنمية والاستقرار في كافة ربوع القارة. وبقدر الإمكانيات العظيمة لدى دول المنطقة، فإنها تواجه تحديات جسيمة على صعيد الأمن والاستقرار وترسيخ الديمقراطية والتنمية.

ولعل من أبرز تلك التحديات انتشار الحركات المسلحة التي تعد العائق الأكبر لإرساء سلطة الدولة وتهديدا جسيما لحياة المدنيين، فضلا عن دورها في نهب الثروات الطبيعية بما يؤدي لحرمان شعوب المنطقة من مورد هام للتنمية. كذلك فإن الوضع الإنساني يعد مدعاة للقلق الشديد مع وجود أعداد ضخمة من اللاجئين والنازحين.

إن مصر على اقتناع بأن مواجهة تلك التحديات تتطلب في المقام الأول التعاون بين دول المنطقة في إطار المسؤولية الجماعية عن تحقيق الاستقرار والبحث عن حلول مستدامة استنادا لمبدأ الملكية الوطنية مع تعميق الشراكات الإقليمية والدولية، وخاصة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

من هذا المنطلق، وفي ضوء وضعية مصر كعضو منتخب بالمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، فقد استضافت القاهرة يوم ٢٧ شباط/فبراير الماضي حلقة عمل رفيعة المستوى بمشاركة واسعة من الوزراء والمسؤولين بدول المنطقة، فضلا عن المبعوثين الخاصين للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى حول ”سبل تعزيز التجاوب الجماعي لتهديدات السلم والأمن في منطقة البحيرات الكبرى“. وقد هدفت حلقة العمل للتركيز على ثلاث قضايا رئيسية.

أولا، استكشاف التحديات القائمة، وأيضا استشراف الفرص المتاحة لتحويل المنطقة إلى فضاء للاستقرار والرخاء. ولعل أبرز هذه الفرص هي العمليات السياسية المتواصلة في مناطق الأزمات مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وأفريقيا الوسطى، وما تحظى به تلك العمليات من اهتمام من جانب المجتمع الدولي، فضلا عن توافر بنية مؤسسية وأطر سياسية متطورة للتعاون بين دول المنطقة يجب تفعيلها.

ثانيا، دور عمليات حفظ السلام وبناء السلام، خاصة باعتبار أن المنطقة تستضيف عددا من أكبر وأهم بعثات حفظ السلام الأممية، حيث أكدت حلقة العمل على أهمية تطوير ومواءمة ولايات عمليات حفظ السلام لتتناسب مع الاحتياجات الفعلية في المراحل المختلفة لحفظ وبناء السلام في إطار مفهوم ”تواصل الاستجابة“ بهدف إرساء أسس صلبة لاستدامة السلام، وذلك من منظور إقليمي تتكامل وتتنوع من خلاله الجهود والأدوات المتوافرة للمجتمع الدولي بين ما هو أمني وسياسي وتنموي وإنساني.

وأخيرا، أكدت الحلقة كذلك على أهمية تفعيل دور المجتمع المدني في تسوية النزاعات ودعم التعايش السلمي، بما في ذلك مكافحة التطرف والإرهاب ومنع انضمام مقاتلين جدد إلى الجماعات المسلحة، والقيام بعمليات الوساطة، بالإضافة إلى دور المرأة والشباب في تعزيز وتقوية أطر بناء السلام.

وتؤكد مصر على أهمية الاتفاق الإطاري للسلم والأمن والتعاون في شرق الكونغو والمنطقة، كإطار أساسي لتحقيق

الاستقرار. وترحب مصر بتأكيد دول المنطقة لالتزاماها بموجب الاتفاق الإطاري، وجهودها الحثيثة بالتعاون مع المبعوث الخاص للأمين العام لتنشيط آليات الحوكمة الخاصة بالاتفاق الإطاري.

ومن جانب آخر، هناك العديد من التطورات التي تستدعي الاهتمام من جانب المجتمع الدولي، ومن بينها العقبات التي تواجه المبادرة الأفريقية للقضاء على جيش الرب للمقاومة بعد إعلان عدد من الأطراف الإقليمية والشركاء نيتها الانسحاب من المبادرة. إن ذلك يستوجب استمرار الحوار بين أطراف المبادرة للتغلب على تلك العقبات والحيلولة دون إهدار ما تحقق من تقدم في الحد من خطر تلك الحركة. كذلك فإن التحديات الأمنية المتزايدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لتؤكد المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتق بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وضرورة إتاحة الموارد والإمكانيات المناسبة للبعثة.

وعلى الصعيد السياسي، فإننا لعلى ثقة تامة في قدرة الشعب الكونغولي على تجاوز المنعطف الهام الذي يمر به البلد. وإذ تأخذ مصر علما بالتطورات الأخيرة، ولا سيما قرار الرئيس كابيلا تعيين رئيس وزراء جديد للبلد، وكذلك ردود الأفعال على هذا القرار من جانب القوى السياسية، فإنها تؤكد الحاجة إلى تحلي كافة الأطراف بالمسؤولية وإعلاء المصلحة الوطنية وتسوية الخلافات من خلال الحوار، وبما يسمح بالتنفيذ الكامل لاتفاق ٣١ كانون الأول/ديسمبر على أساس من الوفاق الوطني. كما أود أن أؤكد على الدور الهام للشركاء الدوليين والإقليميين في مساعدة الأطراف الكونغولية على تجاوز الخلافات، وأؤكد بصفة خاصة على أهمية المساعي الحميدة للاتحاد الأفريقي ودول المنطقة في هذا الصدد.

ومن جانب آخر، على صعيد الوضع في بوروندي، وبالرغم من بعض مظاهر التحسن في الوضع الأمني، إلا أنه لا بديل عن التوصل إلى حل سياسي مستدام من خلال الحوار الوطني الشامل في إطار الوساطة التي ترعاها جماعة شرق أفريقيا. كما ندعو المجتمع الدولي للاهتمام بالتبعات الإنسانية والاقتصادية للأزمة، وأهمية إقامة حوار بناء بين بوروندي والشركاء لوضع الإطار المناسب لاستئناف المساعدات في أقرب وقت. ونؤكد على أهمية دور لجنة بناء السلام في الجمع بين الحكومة وشركائها لبناء الثقة المتبادلة.

كذلك، ومن منطلق رئاسة مصر للجنة عقوبات الكونغو الديمقراطية المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٣ (٢٠٠٤)، فإن مصر حريصة على تعزيز دور اللجنة في جهود إرساء الأمن والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ولا يفوتني في هذا السياق أن أعرب مجددا عن بالغ الأسى وخالص التعازي لأسر عضوي فريق الخبراء اللذين قضيا نحبهما مؤخرا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد فيسكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الزملاء الآخرين في شكر المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد سعيد جينيت، على إحاطته الإعلامية بشأن تنفيذالاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وترحب أوكرانيا بجهود والتزام الأطراف في الاتفاق الإطاري فيما يتعلق بمواصلة تنفيذه، التي أثبتوها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبالإضافة إلى ذلك، نشيد بالجهود التي تبذلها المنظمات الإقليمية، ولا سيما المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي.

ومع ذلك، فإننا نشعر بالقلق من أن بعض الأحكام ذات الأولوية لم تنفذ. فمن ناحية، لدينا بيانات من جانب جميع الأطراف في الاتفاق الإطاري بشأن استعدادها لتنفيذ تلك الأحكام. ومن جهة أخرى، نرى أن افتقار لإجراءات مجدية

– وأعني بذلك إجراءات جماعية من جانب جميع الجهات الفاعلة. وعليه، فإن انعدام الإرادة السياسية للوفاء بالوعود والالتزامات التي قطعت هي السبب الرئيسي للتأخر في تنفيذ الاتفاق الإطاري.

يثير هذا العامل الريبة بين جميع الأعضاء الإقليميين ويثير التوترات فيما بينهم. ونتيجة لذلك، وفي بداية السنة، أدى توغل عناصر من حركة ٢٣ مارس السابقة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى تبادل للاتهامات بين البلدين الجارين فيما يتعلق بالإخفاق القانوني في احترام الالتزامات الإقليمية المنصوص عليها في الاتفاق الإطاري. وللحيلولة دون تكرار هذه الحالة في المستقبل، تحث أوكرانيا جميع الأطراف الموقعة على إعلان نيروبي على تسريع جهودها لحل مسألة حركة ٢٣ مارس في أقرب وقت ممكن.

وتبرز أهمية هذه الإجراءات حقيقة أن جمهورية الكونغو الديمقراطية تقوم حاليا بالإعداد لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية وفي المقاطعات طال انتظارها في عام ٢٠١٧. ولا ينبغي للتحديات التي يمثلها عدم تنفيذ جميع أحكام الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون أن تقوض أو تعرقل هذه العملية. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه ينبغي لجميع الجهات الفاعلة الإقليمية أن تعطي الأولوية للقضاء على خطر تحالف القوى الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وهناك أيضا حاجة ماسة إلى حل مسألة وجود مقاتلين تابعين للجناح المعارض في الجيش الشعبي/الحركة الشعبية لتحرير السودان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونثني على استعداد رئيس أوغندا السيد يويري موسيفيني، لاستضافة هؤلاء المقاتلين الذين يرغبون في الانتقال إلى أوغندا، ونحث حكومة جنوب السودان على النظر في هذا الخيار كسبيل محتمل للخروج من هذا الوضع.

كما أننا نعول على سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية في التصدي، بطريقة سليمة، للتهديدات الجديدة التي ظهرت مؤخرا في مقاطعة كاساي، وهي أنشطة عصابة كاميونا نسابو، التي يزعم أنها قتل اثنين من أعضاء فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ذلك، نحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على ألا تدخر جهدا في التحقيق في جميع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان في تلك المنطقة، التي ترتكبها كل من الدول والجهات الفاعلة من غير الدول، وتقديم المسؤولين عنها للمساءلة.

قبل أسبوعين (انظر S/PV.7910)، نظر مجلس الأمن في الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقام بتكييف ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع الوقائع والتحديات الحالية في البلد.

وفي سياق الحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، نود أن نعرب عن قلقنا إزاء القيام مؤخرا بتعيين السيد برونو تشيبالا كرئيس وزراء البلد. وكما هو منصوص عليه بوضوح في الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر، منحت المعارضة الحق في اختيار مرشح لمنصب رئيس الوزراء. وبالتالي، يمكن لذلك التعيين، في رأينا، أن يزيد من تفاقم التوترات السياسية فيما بين جميع أصحاب المصلحة. ونحث جميع أصحاب المصلحة الوطنيين على الوفاء بالتزاماتهم بموجب الاتفاق.

ومن التحديات الأخرى في المنطقة حالة حقوق الإنسان في بوروندي وتدفق البوروندين إلى البلدان المجاورة. نحن نشعر بخيبة أمل كبيرة جراء استمرار الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك أعمال القتل والعنف الجنساني، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي، لا سيما للأطفال، والتعذيب وسوء المعاملة وتخويف الصحفيين ومنظمات المجتمع المدني، فضلا عن القيود المفروضة على

الحريات الأساسية في ذلك البلد. وفي رأينا، فإن عدم بذل جهود جادة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والتغلب على مناخ الإفلات من العقاب في البلد إنما يشجع الجناة على ارتكاب جرائم جديدة. وتدعو أوكرانيا أيضا حكومة بوروندي إلى أن تحذو حذو غامبيا وجنوب أفريقيا، اللتين تراجعتا عن قرارهما السابق بالانسحاب من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

إن أزمة اللاجئين هي أحد المؤشرات الرئيسية على تدهور الحالة السياسية والأمنية في بوروندي وفي البلدان المجاورة. وهذا الوضع يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة تهدف إلى تقديم المساعدة الكافية وتوفير المأوى وغيره من سبل الدعم اللازم للفئات الضعيفة، بما في ذلك الخدمات الاجتماعية الأساسية، وضمان حماية الطفل والتصدي للعنف الجنسي والجنساني ومساعدة الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

فمن المثير للانزعاج البالغ أن الحالة في بوروندي تتدهور، مع توقف تنفيذ العناصر الرئيسية لقرار مجلس الأمن ٢٣٠٣ (٢٠١٦). ونعتقد أن ثمة حاجة ماسة لزيادة قدرة رصد حقوق الإنسان وإنشاء عنصر للشرطة، على النحو المتوخى في القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦)، بما فيه نشر الاتحاد الأفريقي لمراقبي حقوق الإنسان والخبراء العسكريين، من أجل تعزيز جهود استعادة السلام في بوروندي.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد سعيد جينيت، على تخصيص قدرا من وقته للاجتماع مع مجلس الأمن صباح اليوم. وأود أيضا أن أشكره على عرضه لتقرير الأمين العام (S/2017/208).

بعد أربع سنوات من اعتماد الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، تود أوروغواي أن تنوه بجهود والتزام الأطراف الموقعة والمنظمات الضامنة فيما تعمل لتنفيذ أحكام الاتفاق. عقدت اجتماعات رفيعة المستوى خلال الأشهر الأخيرة، بما في ذلك الاجتماع الرفيع المستوى السابع لآلية الرقابة الإقليمية، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر في أنغولا. إنها تشهد على توقيت وأهمية أحكام الاتفاق الإطاري باعتباره منهاجا سياسيا ودبلوماسيا للتصدي للتحديات التي تواجه منطقة البحيرات الكبرى.

وأود أيضاً أن أثني على حكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أوغندا على عرضهما استضافة الاجتماعين الرفيعي المستوى الثامن والتاسع، هذا العام والعام المقبل على التوالي، مما سيساعد على الحفاظ على الزخم السياسي بشأن هذه المسألة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في تنفيذ الاتفاق، تجدر الإشارة إلى أننا ما زلنا نرى تحديات سياسية وأمنية وإنسانية بالغة التعقيد أمام السلام والأمن المستدام في منطقة البحيرات الكبرى. ونشاطر المبعوث الخاص رأيه بأن ما تم إنجازه حتى الآن ربما يتأثر سلباً باستمرار وجود الجماعات المسلحة من غير الدول، ولا سيما في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشعر بالقلق إزاء ظهور ميليشيا جديدة منذ آب/أغسطس ٢٠١٦، تستلهم زعامة كاموينا نسابو وبقيادة جان – بيير مباندي، تنشط بشكل خاص في كاساي وكاساي الوسطى وكاساي الشرقية ولومامي. إنها عنيفة جدا وما فتئت تجنّد القاصرين دون ١٤ عاماً، وقد أعطي بعضهم المخدرات. ومن الناحية النظرية، كانت هذه المجموعة أيضاً مسؤولة عن مقتل خبيري الأمم المتحدة مايكل شارب وزايدا كاتالان، اللذين قام مجلس الأمن بتأبينهما في ٣١ آذار/مارس (انظر S/PV.7910). بيد أن البطش الذي جاء رداً عليها كان شديداً للغاية ومفرطاً أحياناً في حالات كالتي وُصفت من قبل، حيث يشعر السكان المدنيون بالرعب ويبدون عاجزين ومحاصرين بين قوّتين متساويتين في العداوة. وسيكون الالتزام

والعمل المتضافر من جميع البلدان الموقعة على الاتفاق الإطاري ضرورياً إذا كانت أعمال الجماعات المسلحة المزعزعة للاستقرار التي أشرت إليها ستعالج معالجة فعالة.

إن الحالة الإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى هي أيضاً مدعاة للقلق، لا سيما في جنوب السودان، حيث هي كارثة لا غير. ولكن توجد أيضاً بلدان أخرى في المنطقة، بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى، لا تزال تواجه مشاكل إنسانية خطيرة، مع نزوح ملايين الأشخاص الذين لا تُلبّى أبسط احتياجاتهم الإنسانية. وأود أن أثني على الجهود الدؤوبة التي بذلها آلاف العاملين في المجال الإنساني الذين يخاطرون بأرواحهم في خدمة السلام والجهود الرامية إلى إنقاذ حياة الملايين من المدنيين.

وعلى الجبهة السياسية، لم نرَ بعد نتائج ملموسة من عمليات الحوار الجارية في مختلف البلدان في المنطقة. وينبغي أن نؤكد على مدى أهمية أن نكفل في جميع الحالات أن يكون الحوار السياسي شاملاً وشفافاً وسلمياً بل، والأهم من ذلك، أن يجري بحسن نية حقيقية من جانب جميع الأطراف المعنية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أيضاً ضمان حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. يجب ألا نتوقف أبداً عن التأكيد على أن الحوار هو السبيل الوحيد الممكن لتسوية الخلافات. وتود أوروغواي أيضاً أن تثني على جميع جهود الوساطة والتيسير التي تبذلها شخصيات بارزة من العاملين باسم المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية. بيد أن مجلس الأمن يجب أن يظل يقظاً وأن يدين أي انتهاكات لحقوق الإنسان يمكن أن تزيد من إثارة أطراف النزاع وتعمل مباشرة لمنع وقوع اشتباكات مسلحة – وهو المنع الفعال للنزاع الذي نصبو إليه جميعاً.

وفي الختام، تحث أوروغواي حكومات المنطقة والمجتمع الدولي ككل على العمل معاً لتعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي في منطقة البحيرات الكبرى من خلال التنفيذ الكامل للالتزامات التي تعهدت بها الأطراف الموقعة على الاتفاق الإطاري.

السيد تيمينوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر السيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية اليوم، وكذلك على التزامه الثابت بتحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى.

وتثني كازاخستان على الجهود المستمرة التي تبذلها البلدان الموقعة على تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وهو أمر حيوي من أجل تحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. ونرحب بزيادة امتلاك الموقعين لزمام الجهود الرامية إلى تنفيذ الإطار وتحقيق الإصلاحات الجارية. وأي تمديد للمأزق السياسي في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي يمكن أن يحوّل التوترات الحادّة إلى نزاعات كاملة.

إن المحافظة على الزخم والديناميات الإيجابية للعمليات السياسية الحالية ستكون حاسمة في تحقيق استقرار الحالة في المنطقة. وهذا يتوقف على الإرادة السياسية لحكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. ونحيط علماً بتعيين رئيس وزراء جديد مؤخراً في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومع ذلك، فقد أدى ذلك إلى رد فعل سريع من المعارضة، ولذا ينبغي للمشاورات بين الرئيس كابيلا والتجمع أن تستمر. وحيثما يتعلّق الأمر ببوروندي، نعتقد أنه ينبغي مواصلة الحوار مع المعارضة من خلال المساعي الحميدة للحوار الذي يقوده الميسر التابع لجماعة شرق أفريقيا ومع المشاركة الواسعة للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

إن تزايد العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية ناجم عن توغل العناصر السابقة في حركة ٢٣ مارس في البلد، والاشتباكات في منطقتي كاساي وتنجانيقا، فضلاً عن وجود الجماعات المسلحة غير المشروعة. ولا تزال هذه هي التهديدات

الرئيسية ليس لأمن البلد فحسب بل للمنطقة برمتها. ونأمل أن تساعد الأولويات التي أدخلت في الآونة الأخيرة على ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلاً عن الإصلاحات في البعثة نفسها، على تحسين الحالة الأمنية على أرض الواقع ولا سيما في ضوء الانتخابات المقبلة للبلد.

إن الحالة الإنسانية على أرض الواقع مزرية وترتبط ارتباطاً وثيقاً بعدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة وانعدام التنمية السائد فيها. ونثني على الجهود التي تبذلها حكومات المنطقة وشعوبها في استضافة اللاجئين والنازحين، ونشجع المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على زيادة دعمهم لتلك البلدان المضيفة.

وتؤيد كازاخستان بلدان المنطقة في تنظيم المؤتمر الإفريقي المقبل لمنطقة البحيرات الكبرى في أوغندا. ومن الواضح أن اتباع نهج مشترك وشامل ينطوي على الحوار السياسي والتعاون الوثيق بين جميع دول المنطقة هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2017/208)، وأن أشكر مبعوثه الخاص، السيد سعيد جينيت، على إحاطته الإعلامية اليوم وعلى جهوده نحو تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. أود أيضاً أن أثني عليه لممارسته مساعيه الحميدة ومناصرته الشركاء الإقليميين، فضلاً عن جهوده الرامية إلى إدراج المشاركة المجدية من جانب النساء صانعات السلام في تنفيذ الاتفاق الإطاري.

لا تزال الحالة في منطقة البحيرات الكبرى متقلبة وغير مستقرة. وكثير من التحديات عابرة للحدود وتتجاوز الحدود الوطنية. إن انتهاكات القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان، التي ترتكب مع الإفلات من العقاب، تسهم في دورات النزاع. ونطاق النزوح، الذي بلغ ٩,٥ ملايين من اللاجئين والمشردين داخلياً، مؤشر واضح على التحديات السياسية والأمنية التي لا تزال تعصف بالمنطقة. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى نهج إقليمي إذا أريد معالجة الطابع المترابط للأزمة. لقد شهدت منطقة البحيرات الكبرى بعض النجاح في التكامل في السنوات الأخيرة، لا سيما في مجال التجارة والنشاط الاقتصادي. كما نثني على سخاء وتضامن شعوب وبلدان المنطقة في استضافة جيرانهم النازحين، وكثيراً ما يكون ذلك لفترات طويلة جداً. ومع ذلك، يجب بذل المزيد من الجهود للتغلب على العقبات التي تواجه السلام والاستقرار في المنطقة والتوصل إلى تفاهم مع الجماعات المسلحة في المنطقة، بما في ذلك عن طريق تحسين تنفيذ الاتفاق الإطاري.

ويساورنا بالغ القلق إزاء استمرار أعمال العنف وتزايد مستوياتها في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلا عن تدهور الحالة الإنسانية هناك. وثمة خطر يتمثل في تفاقم حالة عدم الاستقرار نتيجة عدم اليقين السياسي، والافتقار إلى إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق السياسي الشامل المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وهو يشمل الحالة في الشرق، ونشاط الجماعات المسلحة؛ أمّا عودة ظهور حركة ٢٣ آذار/مارس، فهي تشكل أحد هذه الأمثلة. وقد أوضح المجلس مرارا وتكرارا للأطراف الكونغولية مدى أهمية تنفيذ الاتفاق. وذلك يشمل الحاجة إلى حكومة انتقالية تدعمها جميع الأطراف من أجل التحضير للانتخابات. فشرعية الحكومة تتعلق باحترام الاتفاق. أمّا المشاركة النشطة للمرأة، بما في ذلك في الانتخابات، فهي تضيف على العملية السياسية أيضا شرعية واستدامة.

ويتعين على الجهات الفاعلة الإقليمية أن تضطلع بدور أساسي في دفع العملية السياسية قدما. ونرحب بالجهود

التي تبذلها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من أجل دعم التقدم المحرز في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وزيارة ممثلين عن جهاز الشؤون السياسية والدفاع والأمن التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي يمكنها أن توفر الزخم اللازم لتنفيذ اتفاق عشية السنة الجديدة، وهو الزخم الذي تمس الحاجة إليه. وثمة أمثلة على الجهود الاقليمية الايجابية تتمثل في اجتماع آلية الرقابة الإقليمية في لواندا عام ٢٠١٦، وبيان مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لدعم إعادة تنشيط إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، والآلية المتعلقة بإعلانَي نيروبي للتصدي للتحديات الأمنية في المنطقة. وينبغي للجهات الإقليمية المؤثرة أن تنسق بينها لكفالة أن تكون الرسائل متسقة. ومن المهم أن يدعم مجلس الأمن هذه الجهود وأن يؤيدها. وينبغي أن ندعم الجهود التي يبذلها السيد جينيت بالطريقة ذاتها.

إن المشاركة الإقليمية البناءة في بوروندي من جانب جماعة شرق أفريقيا تستحق الدعم الكامل، ولا سيما الحوار بين الأطراف البوروندية بإشراف الوسيط، الرئيس موسيفيني، والميسّر السيد مكابا. وعقدُ مؤتمر لجماعة شرق أفريقيا في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك عن الحالة في بوروندي، أمر هام لأنه يضيف مزيدا من الزخم إلى السعي لتحقيق الاستقرار والتقدم في بوروندي. في غضون ذلك، لا تزال الحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان مثارا للقلق. لذلك، من الأهمية بمكان أن يتم التوصل إلى اتفاقات تتيح تشغيل مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان تشغيلا كاملا، وكذلك مراقبي حقوق الإنسان للشؤون العسكرية والانسانية التابعين للاتحاد الأفريقي.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، فإن التحديات في منطقة البحيرات الكبرى لا تزال كبيرة. وما فتئ المجتمع الدولي على التزامه. ولكن في نهاية المطاف، على بلدان المنطقة أن تجد الحلول السلمية. ويجب أن ندعم دعما كاملا الإجراءات البناءة للجهات الفاعلة الإقليمية التي تسعى إلى إخراج المنطقة من إطار انعدام الأمن، وعدم اليقين، والانقسام السياسي.

السيد فرنانديز ريفيللو (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): ترحب دولة بوليفيا المتعددة القوميات بالإحاطة الإعلامية التي قدمها المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد سعيد جينيت، وتشكره على الجهود المضنية التي بذلها وفريقه لمواجهة تحديات صون السلم والأمن في المنطقة.

في السنوات الأخيرة، وبسبب عوامل متعددة الأبعاد تتمثل في الحروب لإنهاء الاستعمار، والطابع التعسفي أو المصطنع للحدود المنشأة في المستعمرات، والصراعات الخطيرة الناجمة عن الحرب الباردة، حيث شملت الحروب الانفصالية، وتضارب مصالح الدول، والحروب الأهلية نتيجة العوامل الاقتصادية التي تؤججها الجهات الفاعلة الخارجية، وظهور بيئات حافلة بالصراعات والحروب في قارة أفريقيا الشقيقة. وهذه العوامل المتعددة الأبعاد ذكرها الأمين العام الأسبق كوفي عنان في تقريره إلى مجلس الأمن (S/1998/318)، الذي نشر في نيسان/أبريل ١٩٩٨، عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها. ولقد أشار التقرير إلى الموارد الطبيعية بوصفها السبب الرئيسي للنزاع. فقد كانت وستظل عوامل رئيسية في مجال انتشار الصراعات الاجتماعية والاقتصادية، عن طريق تمويل الجماعات المسلحة والتحكّم بالبلدان وبشعوبها.

ومنطقة البحيرات الكبرى، إحدى أغنى مناطق العالم بالموارد الطبيعية، لهي مثال على البيئة التي أوجدها اتحاد شركات كبيرة متعددة الجنسيات ودولية لتقويض قدرة الدول عن طريق التشجيع على شراء الماس، والنحاس، والكوبالت، والكولتان،

وغيرها من الموارد التي تستخرجها الجماعات المسلحة بصورة غير قانونية، مما يؤجج الحروب من خلال تزويد هذه الجماعات بالوسائل لإدامة الصراع. وفي هذا الصدد، تعرب بوليفيا عن القلق إزاء الانشطة غير المشروعة للجماعات المسلحة في المنطقة، مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتحالف القوى الديمقراطية، وجيش الرب للمقاومة، وعودة ظهور أعضاء في حركة ٢٣ مارس السابقة، وكذلك الصراعات العرقية في مناطق مختلفة من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكلها تقوض الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار والأمن.

وفي الوقت نفسه، يستمر انعدام الأمن والعنف في تصعيد التوترات في المنطقة، الأمر الذي يؤدي إلى العديد من الوفيات. وخلال الفترة المشمولة بأحدث تقرير للأمين العام (S/2017/208)، الذي تم نشره في آذار/مارس، قُتل وزير البيئة في بوروندي بداية عام ٢٠١٧، وفي أوغندا، على الحدود مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقعت اشتباكات بين قوات الأمن والميليشيات المحلية، خلّفت ٨٧ قتيلا على الأقل.

ويساورنا القلق أيضا إزاء الحالة الإنسانية في المنطقة، مما يجعل الصراعات متزايدة التعقيد. فهناك ما يزيد على ستة ملايين من المشردين داخليا، و ٣,٥ مليون لاجئ – وهم يُعتبرون أكثر فئات السكان ضعفا. وعلى الرغم من الصراعات الكبرى، تشعر بوليفيا بالتفاؤل حيال نتائج الجهود التي تبذلها الرابطات الإقليمية والدولية التي تهدف إلى توفير الدعم المستمر والمنسق لتنفيذ الاتفاقات التي تم ابرامها في المقام الأول من أجل البناء على إعلانَي نيروبي، وإطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وهي كلها مرتبطة بإطار الأمم المتحدة الاستراتيجي الإقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وتتمثل الأولوية في تشجيع الحوار، وإنهاء الجماعات المسلحة، وتعزيز حقوق النساء والشباب، ومشاركة المجتمع المدني. ونحن نسلط الضوء على التقدم المحرز في التحضير للانتخابات في البلدان الشقيقة أنغولا وكينيا ورواندا، ولا سيما وعد جمهورية الكونغو الديمقراطية بأن تجري الانتخابات الرئاسية نهاية عام ٢٠١٧ في إطار عملية سياسية شاملة.

وفي الختام، وبالنسبة إلى السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، نشجع جميع الأطراف والمجتمع الدولي ككل على مواصلة تقديم المساعدة بتوفير الدعم التقني والتعاون الاقتصادي والإنساني، من خلال تضافر الجهود لتحقيق الاستقرار والسلام الدائم عن طريق عملية لنزع السلاح، والحوار، والمصالحة، وإعادة الإدماج.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة الهامة اليوم، وعلى إبقاء تركيز مجلس الأمن منصبّاً على منع نشوب الصراعات في أفريقيا. وإنني أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى المبعوث الخاص سعيد جينيت على إحاطته الإعلامية، ولكن أيضا على الدور الهام الذي يضطلع به في إبقاء الدبلوماسية الوقائية نشطة، وفي إشراك المرأة في عمليات السلام، كما ذكر بالفعل ممثل السويد وآخرون.

ومثلما أوضح السيد جينيت وغيره اليوم، فإن منطقة البحيرات الكبرى لا تزال تواجه تحديات عديدة. وإزاء ذلك، يبدو جليا أن المطلوب اعتماد نهج منظّم لتحقيق الاستقرار الإقليمي. ونحن نؤيد العمل الذي يؤدي إلى إصلاح وتنشيط إطار السلام والأمن والتعاون.

ويقتضي الأمر مشاركة نشطة في ذلك العمل من جانب الأعضاء والضامنين لكي يكون له أثر كبير. وهذا الأثر، كما سمعنا، حيوي.

اليوم، أركز أنا شخصيا على بلدين في المنطقة، وهما جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي.

أولا، إن الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تزال مدعاة للقلق. وأشيد بالمؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو على جهود الوساطة التي يقوم بها، ولكن الأمر متروك للحكومة والمعارضة لكي تقدما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر اتفاقا بسرعة هادفة نصا وروحا. وما نراه فعلا هو مماطلة وتشويش، ولا سيما من جانب الحكومة. وهذا لا يعيق تنفيذ الاتفاق، بل يحول الانتباه عن المكسب الذي يتأرجح حقا في كفة الميزان، أي إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية، وهي انتخابات من المقرر عقدها هذا العام، مما يمكن من أول عملية انتقال ديمقراطية للسلطة في تاريخ البلد.

للأسف، العقبات التي تقف في طريق تحقيق هذا الهدف تتجاوز الجمود. فقيام الرئيس كابيلا في الأسبوع الماضي بتعيين رئيس وزراء جديد كان خطوة قوية، وأتفق مع فرنسا بأنها خطوة تبعث على القلق. وتتعارض مع الاتفاق نصا وروحا. ولن يساعد هذا التعيين على استعادة التوافق الوطني الواسع الذي يكمن في صميم الاتفاق. وما لم يتم بناء توافق الآراء هذا، سيظل عدم التيقن من سياسة جمهورية الكونغو الديمقراطية متجسدا في الحالة الأمنية التي ما انفكت تتدهور.

نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء تزايد العنف والأنباء الواردة عن ارتكاب فظائع في منطقة كاساي. وهذا يؤكد أهمية التحقيق المشترك الذي تجريه بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومكتب حقوق الإنسان بشأن الانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والقانون الدولي. وأخيرا، لا بد من مساءلة الذين يرتكبون انتهاكات حقوق الإنسان.

يساورنا القلق أيضا إزاء التهديد المستمر الذي تشكله الجماعات المسلحة، بما في ذلك ظهور حركة ٢٣ آذار/مارس في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونكرر الحاجة إلى الحوار، وليس فقط الجهود العسكرية لمواجهة الجماعات المسلحة. إن استئناف المحادثات بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة ٢٣ أمر حيوي، وكذلك تنفيذ إعلانَي نيروبي وإعادة المتمردين من حركة ٢٣ آذار/مارس السابقة إلى أوطانهم. ونؤيد المبعوث الخاص وجهوده لإحراز تقدم بشأن هذه المسائل.

إن وجود الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (الجناح المعارض) في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية عنصر مزعزع للاستقرار. ونحن نرحب بالجهود التي يبذلها الممثل الخاص سيديكو وكذلك الممثل الخاص للأمين العام لإيجاد حل للمسألة. وكذلك نشكرهما على عملهما مع الشركاء الإقليميين. وعلينا التوصل إلى حل إقليمي عاجل لتحاشي زيادة التوترات في المجتمعات المحلية الهشة. ونطلب من الأمانة العامة أن تبقي المجلس على اطلاع بآخر المستجدات.

أما فيما يتعلق بالحالة في بوروندي، فيدعي النظام أن البلد يعود حاليا إلى الحياة الطبيعية. بينما ليس ذلك هو واقع الحال. لا يزال يسود يوميا تقريبا مناخ من الخوف، إذ هناك حالات من الاختفاء والاعتقال التعسفي والقتل. وحتى الآن لم تُبدِ الحكومة أي اهتمام بمصالح شعبها، ويبدو أنها معنية فقط بالتشبث بالسلطة. إن تحركات الرئيس نكورونزيزا لتمكينه من البقاء في السلطة لفترة رئاسة رابعة، وربما لفترة أطول، تعرض البلد إلى الخطورة مرة أخرى.

إن رفض الحكومة التعامل مع المجتمع الدولي أمر يبعث على القلق الشديد، ولغة وأعمال حركة إمبونيراكور، كما قال آخرون في وقت سابق من هذه الجلسة، مروعة حقا. وهنا، في هذه الجلسة المفتوحة، أحض حكومة بوروندي على المشاركة مشاركة كاملة في المحادثات التي يقودها الرئيس السابق مكابا. فكما قال ممثل فرنسا، يجب أن تكون تلك المحادثات منفتحة وصادقة، وتظل أفضل أمل في حل الأزمة

سلميا. ونحث الحكومة على تنفيذ القرار ٢٣٠٣ (٢٠١٦) وتمكين مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من القيام بعملها من دون عراقيل، والتعاون تعاونا كاملا مع لجنة التحقيق للقيام بمهمتها التي كلفها بها مجلس حقوق الإنسان. وأتفق مع مصر والسويد على أن لجنة بناء السلام تؤدي دورا هاما في كل ذلك.

ندرك مدى صعوبة تحقيق السلام والاستقرار في البلد أو في المنطقة بعد انتهاء الصراع، ولكننا نعرف أيضا أنه يمكن القيام بذلك وما من شيئ مستحيل إزاء المستقبل. ويمكن لحكومتي جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي التراجع عن مسارهما الحالي؛ ويمكنهما اتخاذ القرارات التي تصب في صالح شعبيهما، ويمكنهما تفادي إراقة الدماء وعدم الاستقرار في هذه المنطقة الهشة جدا.

من واجب جميع البلدان الأعضاء في المجلس دعم هذا المسار وعلينا أن نفعل كل ما في وسعنا لتنفيذ قراراتنا. وبالنظر إلى الأهمية التي تحدثت عنها إثيوبيا في مجال وضع استراتيجية أوسع نطاقا في هذه المنطقة، من المهم حقا أن نبذل جميعا قصارى جهدنا الآن.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة.

أشكر المبعوث الخاص جينيت على ما يقوم به من عمل للنهوض بالسلم والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

قبل أسبوعين قمنا بتجديد ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهذا التصويت خطوة هامة في إعادة تنشيط الجهود الرامية إلى وضع جمهورية الكونغو الديمقراطية على الطريق المفضي إلى نقل السلطة على نحو ديمقراطي. فذلك هو السبيل الوحيد لضمان إحلال السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الأجل الطويل. ومن المؤكد أن التحديات هائلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونشعر بقلق عميق إزاء العنف والتقارير التي تفيد بوجود مقابر جماعية في كاساي.

ونسلم بأهمية التحقيق في هذه الفظائع، ونحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على العمل مع البعثة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وألا تشكل عقبة أمام البعثة، للإسراع بإجراء هذه التحقيقات. ونشعر أيضا بخيبة أمل شديدة جراء عدم إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر بين الحكومة والمعارضة. ونواصل دعم هذا الاتفاق الذي يمثل أفضل طريق إلى الأمام بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك ضمان الانتخابات المقبلة ونقل السلطة بصورة سلمية. وما فتئت الولايات المتحدة تحث حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والمعارضة على حل المسائل المعلقة، وتقديم تنازلات والعمل بصورة بناءة في تنفيذ الاتفاق.

لا يزال من الواضح أن لا بد من تقابل جهودنا الجماعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية جهود متزامنة قوية تتناول جميع مصادر عدم الاستقرار الإقليمي. إننا بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى تركيز جهود المبعوث الخاص جينيت على معالجة المشاكل المتصلة بالجماعات المسلحة العاملة في المنطقة ومخلفات النزاعات الماضية. وفي ذلك الصدد، نقدر الجهود التي بُذلت طوال الشهور الستة الماضية لإصلاح هياكل الحكومة في إطار السلام والأمن والتعاون وتفعيل تنفيذه. ويسرنا أيضا أنه طرأ بعض التحسن في العلاقات بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

ومع ذلك، نتشاطر قلق الأمين العام، كما ورد في تقريره الأخير (S/2017/208)، ومفاده أن استمرار وجود الجماعات

المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الأوسع يشكل تحديات جمة. وفي الأشهر الستة الماضية، شهدنا حركة ٢٣ آذار/مارس ومقاتلي جنوب السودان يعبرون الحدود إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويضاف إلى تلك الميليشيات مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجيش الرب للمقاومة، والعديد من مقاتلي الميليشيات المحلية التي تعمل بالفعل في المنطقة. إن وصولهم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية يأتي في وقت يتزايد فيه العنف بين الأعراق.

نردد نداء الأمين العام إلى حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية والقيادة السابقة لحركة ٢٣ آذار/مارس من أجل استئناف تنفيذ إعلان نيروبي، ونطلب من المبعوث الخاص جينيت مضاعفة جهوده لدعم هذه الجهود وغيرها من الجهود الرامية إلى الحد من تهديد الجماعات المسلحة.

لقد حان الوقت للنهوض بالاتفاقات والعمليات التي تشق الطريق نحو السلام.

ويجب أن نلمس جهودا صادقة وحسن النية من جانب جميع البلدان في المنطقة لإعادة المقاتلين إلى بلدانهم الأصلية ووقف الدعم للجماعات المسلحة. فالمشاكل موجودة، وهناك خطورة لزيادتها.

في تركيزنا على جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب ألا يحيد بصرنا عن التحديات المستمرة في بوروندي. نحن ممتنون للرئيس مكابا على تيسيره الحوار بين الأطراف البوروندية، غير أن الأمر يقتضي من المنطقة قيادة أقوى وأكثر استدامة لوضع الضغوط اللازمة على الجانبين كليهما لجعل الحوار ناجحا، وضمان ألا تصبح الأزمة في بوروندي مصدرا متزايدا لعدم الاستقرار في المنطقة. إذ أن الحالة الراهنة في بوروندي ليست مستدامة أو مقبولة.

ونعرف أن المبعوث الخاص جينيت يقوم بمهمة صعبة جدا. وسنواصل العمل معه ومع حلفائنا لتحقيق الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى، ولكن هذه الجهود لا يسعها إحراز التقدم دون أن تعمد المنطقة إلى المشاركة فيها مشاركة قوية ومتسقة. وأحثه على مواصلة إشراك جميع أصحاب المصلحة في المنطقة بغية تعزيز المتابعة الهامة للالتزامات التي قطعتها. نحن هنا لإنجاح الأمور، وإذا لم تتكلل بالنجاح فيتعين علينا تغييرها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): في البداية، اسمحوا لي، سيدتي الرئيسة، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل، وأن أعرب عن مدى شعورنا بالفخر لرؤية الولايات المتحدة الأمريكية، هذا البلد الصديق، يترأس جلسة اليوم. وأود أيضا أن أشكركم على مبادرتكم المتمثلة في عقد هذه الجلسة بشأن منطقة البحيرات الكبرى وتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. كما أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على ما يبدونه دائما وفي كل مناسبة من استعداد وعزم مثاليين عندما يُدعون إلى النظر في الحالة في بلدي.

إننا نقدّر تقرير الأمين العام (S/2017/208) عن تنفيذ اتفاق الإطار، وهو التقرير الذي عمد السيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي أرحب بحضوره، إلى عرضه علينا للتو. وعلى الرغم من أن التقرير لا يقدّم عموما أي ملاحظات رئيسية، لكننا نود من جانبنا أن نبدي عدة تعليقات يرى وفدي أنها هامة.

في ما يتعلق بالحالة الأمنية، يبرز تقرير الأمين العام الجهود التي تبذلها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية،

بالتعاون مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لإنهاء الجماعات المسلحة الأجنبية والمحلية. ويود وفد بلدي أن يُطمئن المجلس حيال أن تلك الجهود سوف تستمر حتى يتم القضاء تماما على تلك الجماعات.

كما ينوّه التقرير بأهمية طلب الحكومة الكونغولية إلى بعثة الأمم المتحدة بإجلاء عناصر الجناح المعارض في حركة الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين بقوا في الأراضي الكونغولية، ويؤكد في الوقت نفسه على الحالة المتعلقة بأفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الذين تم تجميعهم في ثلاثة مواقع وما فتئوا ينتظرون إعادهم إلى بلداهم الأصلية أو إرسالهم إلى بلد ثالث مضيف. ومن المهم أن يولي المجلس اهتماما لهاتين الحالتين، اللتين لا تزالان تشكلان مصدر قلق لبلدي، بدلا من إحالتهما إلى بلدان أخرى في المنطقة.

وفي إطار الالتزامات التي تحمل بلدان المنطقة على عدم إيواء أو توفير الحماية تحت أي ظرف من الظروف للأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، أو أعمال الإبادة الجماعية وجرائم العدوان، أو الاشخاص الذين يطبّق بحقهم نظام جزاءات الأمم المتحدة، وبغية تيسير إقامة العدل عن طريق التعاون القضائي في المنطقة، أقدم بلدي على اعتقال عدة قادة رفيعي المستوى من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا تقوم العدالة الدولية بطلبهم، وتم تسليمهم إلى رواندا من خلال بعثة الأمم المتحدة. ومن بين أسماء هؤلاء الأشخاص الرفيعي المستوى المطلوبين للمساءلة، يمكن ذكر الجنرال ليوبول موجيامبيري، والعقيد فيليسيان نسانزوبوكيري، والعقيد أبياريما ناموشيبو، والعقيد أناستاس مونيانيزا، والرائد فينكور موغيشا، والنقيب مونغو توروفيل، والنقيب لادساليس نتاننغانزوا، والسيد مارتن غاتابازي.

من جهة أخرى، لا يزال يلزم تنفيذ عدة أوامر اعتقال دولية جرى إبلاغها من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بلدان أخرى في المنطقة، وذلك في إطار التعاون القضائي الإقليمي، وهم من الرعايا الكونغوليين المطلوبين للقضاء ومن الذين يُزعم بارتكابهم جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. ولكن هؤلاء الأفراد لا يتنقلون بحريّة داخل البلدان المجاورة فحسب، بل يقومون أيضا بأنشطة موجهة ضد بلدي لزعزعة الاستقرار فيه. وفي هذا السياق، ولا سيما بشأن أعضاء في حركة ٢٣ مارس السابقة، تؤكد جمهورية الكونغو الديمقراطية من جديد عزمها على الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق الإطاري الموقّع في أديس أبابا، وتدعو الأطراف الأخرى في الاتفاق، وبخاصة أوغندا ورواندا، إلى أن تفعل الشيء نفسه.

وخلال جلسات سابقة عقدها مجلس الأمن، تكلم وفد بلدي مطولا بشأن موضوع حركة ٢٣ مارس. وأعتقد أنه من المفيد استئناف ذلك النقاش بالقول إن الجهود التي بذلتها حكومتي، والتي ذهبت إلى حد اقتراح العودة غير المشروطة لأعضاء حركة ٢٣ مارس إلى وطنهم، لم تحقق هدفها بسبب رفض قيادة الحركة التي أخذت المتمردين السابقين رهائن لها، والافتقار إلى التعاون الحقيقي مع البلدان المجاورة التي تأويهم. لهذا السبب، ما فتئ بلدي يطالب دائما بمشاركة المجلس، بغية جعل هذا التعاون ممكنا والتأكيد على تسوية تلك الحالة.

وفي ما يتعلق بالحالة السياسية، وبعدما رفع المؤتمر الأسقفي الوطني للكونغو إلى رئيس الجمهورية تقريرا عن بعثته، سعى كما يعلم الجميع إلى إجراء مشاورات مع المعارضة السياسية والأغلبية الرئاسية. وفي ختام تلك المشاورات، واستنادا للمقترحات التي رفعها إليه تجمع القوى السياسية والاجتماعية من أجل التغيير في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عمد في ٧ نيسان/أبريل – حفاظا على الوعد الذي قطعه في خطابه أمام الكونغرس – إلى تعيين السيد برونو تشيبالا رئيسا للوزراء.

والسيد تشيبالا عضو في حزب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي – حزب الراحل إيتيين تشيسيكيدي – وفي التجمع. ويجري هذا الأخير مشاورات بالفعل من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية في الأيام المقبلة. ويعتقد وفدي أن المجلس يجب أن يحجم عن التدخل في الصراع داخل التجمع، لأن المجلس ليس على علم بتفاصيله. وتفضيل فصيل من التجمع، كما فعل بعض الأعضاء للتو، يسبب خطر تأجيج الصراع من جديد.

علاوة على ذلك، يود وفد بلدي أن يسترعي انتباه المجلس إلى حقيقة أن الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ لا يحل محل دستور جمهورية الكونغو الديمقراطية. فهذا الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الذي دافع عنه عدد كبير من أعضاء المجلس في القاعة يوم أمس، لا يعمل إلاّ على تنظيم حالة مؤقتة مرتبطة بالانتخابات، بينما الشرعية ومصدر السلطة يكمنان في الدستور.

وفي ما يتعلق بالمجلس الوطني لمتابعة الاتفاق، طلب رئيس الجمهورية إلى الأطراف المعنية أن تبذل جهودا متضافرة من أجل الاسراع في تعيين الموظفين بتوافق الآراء.

وقبل الختام، نعتقد أنه من الأهمية بمكان الاشارة إلى أن المعارضة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تخضع للمادة ٨ من الدستور، وأن النظام الأساسي هو الذي يقرر وضعها. وعليه، فإن الفقرة ٦٥ من التقرير، حيث تسمي شخصا كزعيم للمعارضة لم تسمّه أحزاب المعارضة زعيما لها، أو لا يعترف به القانون، هي فقرة في غير محلها في التقرير.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا على أن جمهورية الكونغو الديمقراطية حكومة وشعبا تعلّق أملا كبيرا على اتفاق أديس أبابا الإطاري – الأمل في بناء سلام دائم، وتعزيز التعايش المنسجم مع بلدان المنطقة، ووضع أسس الاستقرار لجميع دولنا، حيث بدونها ثمة صعوبة في تمهيد السبيل أمام التعاون الإقليمي وذي المنفعة المتبادلة.

ولذلك السبب سيواصل بلدي التمسك دائما بالاتفاق، ويسعى إلى تنفيذه لكي يتسنى له تحقيق أهدافه المتوخاة حقا.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠.